

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الخميس الواقع في ١٤/٦/١٩٨٤

رئيس الوزراء

احمد عبيدات

الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٦ رمضان سنة ١٤٠٤ هـ . الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٨٤ م . العدد (٣٢٤)

الفرس

صفحة	
١٠٢٨	اعلان صادر عن رئيس الوزراء
١٠٢٩	قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٨٤
١٠٣١	اعلان صادر عن رئيس الوزراء
١٠٣٢	قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٤
١٠٣٤	اعلان صادر عن رئيس الوزراء
١٠٣٥	قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٤
١٠٣٦	اعلان صادر عن رئيس الوزراء
١٠٣٧	قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٤
١٠٣٩	اعلان بفسلان قوانين
١٠٤٠	نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٤
١٠٤١	نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٤
١٠٤٣	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العراقية
١٠٤٥	الغاء اذوتوكول تأسيس لجنة البناء والشباب والاشغال العامة في عمان
١٠٤٦	قرار صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١٠٤٨	بيان حول اصدار استاذ قرض لشركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٥٣١ الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١/١ الى مجلس الامة فدخل حايه بعد التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٢) المشار اليه .

١٩٨٤/٥/٢٨

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

مكتبة العمل

نحس الحسين لله في ملكه لله في ملكه

مقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الآتي وتقرر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (١٩) لسنة ١٩٨٤
قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ط) من المادة (٥) من القانون الاصيل بالغاؤها بكاملها والاستعاضة عنها بما يلي :
ط - مدة العضوية لمجلس الامة :

- ١ - لمن كان وزيرا سابقا او موظفا سابقا على ان يجري تعديل راتب تقاعد من كان متقاعدا وتخصيس راتب تقاعد لمن ترك الخدمة ولم يخصص له راتب تقاعد واصبح عضوا في مجلس الامة اذا باقية خدماته المقبولة للتقاعد بما فيها عضوية مجلس الامة خمس عشرة سنة . وتعتبر خدمة العضو بعد بلوغه الستين من عمره مقبولة للتقاعد على ان لا تتجاوز المدة المتعددة من عليها في الفقرة (ج) من المادة السابعة من قانون التقاعد .
- ٢ - لمن اتم خمس عشرة سنة في عضوية مجلس الامة .
- ٣ - يحدد راتب تقاعد عضو مجلس الامة في البندين السابقين على اساس ضرب عدد اشهر خدمته المقبولة للتقاعد في اعلى راتب تقاضاه او منخصصات تقاضاها ايها اكثر وتقسيم حاصل الضرب على اربع مائة وثمانين بشرط ان لا يتجاوز راتب تقاعد العضو اربعة اشهر في الاخير او منخصصاته الشهرية الاخيرة .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (هـ) من المادة (٧) من القانون الاصيل بالغاؤها بكاملها والاستعاضة عنها بما يلي :
هـ - ما زاد على ثلاث سنوات من المدة التي يقضيها الموظف معارا خارج المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة ٤ - تعدل الفقرات جـ و د و هـ و و من المادة (١٨) من القانون الاصيل بالغاؤها بكاملها والاستعاضة عنها بما يلي :
ج - تضاف الخدمة المدنية الى الخدمة الوزارية على ان تؤدي عنها جميعا المعاشات التقاعدية وفقا لاحكام هذا القانون .

د - يجري حساب تقاعد الوزير على اساس ضرب عدد اشهر خدمته المقبولة للتقاعد في اعلى راتب وزاري تقاضاه عن خدمته الوزارية وتقسيم حاصل الضرب على اربعمئة وثمانين على ان لا يتجاوز راتب التقاعد (٧٥٪) خمسة وسبعين بالمائة من راتبه الوزاري الاخير في اية حالة من الحالات . ويستفيد من احكام هذه المادة من كان وزيرا عند نفاذ احكام هذا القانون .

المادة هـ - تعدل المادة (٥٥) من القانون الاصلي بالغائها بكاملها والاستعاضة عنها بما يلي : -
المادة ٥٥ - دون الاجحاف بما ورد في اي نص من نصوص هذا القانون لا تسري احكامه على الحقوق التقاعدية التي نشأت اسباب استحقاقها قبل نفاذه ، وتم تسوية تلك الحقوق بموجب القوانين التي وقعت اسباب استحقاقها اثناء سريان احكامها .

الحسين بن طلال

١٩٨٤/٥/١٦

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونة	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان شرار	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد عبيدات
---	---	--

وزير النفط طاهر حكمت	وزير التربية والتعليم حكمت السكاكيت	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير المواصلات د. محمد مصطفى الزين	وزير الخارجية طاهر نشأت المصري
-------------------------	--	------------------------------	---------------------------------------	-----------------------------------

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس حمد الله القابلي	وزارة الاعلام يلى شرف	وزير المالية د. حنا عوده	وزير الصناعة والتجارة والسياحة د. جواد العناني
---	--------------------------	-----------------------------	---

وزير شؤون الارض المحتلة شوكت محمود	وزير العمل د. تيسير عبد الجابر	وزير الزراعة محمد بشير	وزير الاوقاف والشؤون والتقنيات الاسلامية عبد خلت داوودية
--	-----------------------------------	---------------------------	--

وزير التربية الاجتماعية عبد السلام كنعان	وزير الثقافة والشباب والامر د. عبد الله عويدات	وزير الاشغال العامة المهندس رائف نجم	وزير الصحة د. كامل العجلوني
--	--	--	--------------------------------

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٨٧) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/١١/١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيها يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٤٤ المشار اليه .

١٩٨٤/٥/٢٨

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

مكتبة الامم المتحدة

نحسب الله على الملكة لادوية الحاشية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره

واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٤

قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الخامسة من القانون الاصلي باضافة الفقرة (ك) التالية اليها : -

ك - بالرغم مما ورد في الفقرة (ب) من المادة (٣) من هذا القانون ، يعتبر ثلثا مدة الخدمات غير المصنفة او يعقد او بالراتب المقطوع التي قضاه الموظف المصنف الموجود في الخدمة اثناء نفاذ هذا القانون مقبولة للتقاعد وذلك سواء كانت تلك الخدمات على حساب الموازنة العامة او موازنة إحدى المؤسسات الحكومية او ضريبة المعارف او اجور العمل الاضافي او على حساب المشاريع او الامانات او التأمين الصحي او الخصصات المفتوحة على ان يجري اقتطاع العائدات التقاعدية على اساس الرواتب التي تقاضاها الموظف خلال الثلاثين الاخيرين من تلك الخدمات وعلى ان تسترد جميع المكافآت والتعويضات التي صرفت له سابقا عن هذه الخدمات بموجب اي قانون او نظام اخر باستثناء ما صرف له بموجب نظام الضمان الاجتماعي ومساهمته في صندوق الادخار للموظفين غير المصنفين .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد في الفقرة (أ) منها بند (١) واضافة البند (٢) الى هذه الفقرة : -

٢ - بالرغم مما ورد في البند (١) من هذه الفقرة يخصص لكل من رئيس الوزراء والوزير المعامل في مجلس الوزراء ورئيس الديوان الملكي ووزير البلاط عند اعتزاله الخدمة وبفرض النظر عن مدة خدمته راتب

تقاعدني بمعدل ثلث راتبه الشهري الاخير مضافا اليه $\frac{1}{80}$ من راتبه الشهري الاخير عن كل شهر من خدماته المقبولة للتقاعد على ان لا يتجاوز الحد الاعلى المنصوص عليه في الفقرة (د) من هذه المادة.

الحسين بن طلال

١٩٨٤/٥/١٦

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير العدل
امجد عبد الكريم الطراونه

نائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية
سليمان مرار

رئيس الوزراء
وزير الدفاع
احمد عبيدات

وزير النقل وزير التربية والتعليم وزير التكوين وزير المواصلات وزير الخارجية

طاهر حكمت حكمت السكاك ابراهيم ايوب د. محمد عضوب الزين طاهر نشات المصري

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس حمد الله النابلسي
وزير الاعلام ليلى شرف د. حنا عوده د. جواد العناني

وزير شؤون الارض المحتلة شوكت محمود
وزير العمل د. تيسير عبد الجابر
وزير الزراعة محمد بشير

وزير الشؤون الاجتماعية عبد السلام كنعان
وزير الثقافة والشباب والآثار د. عبد الله عويدات
وزير الاشغال العامة المهندس رائف نجم

وزير الصحة د. كامل العجلوني

اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٠ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٩١٦) الصادر بتاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٨٠ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالمرافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٤) المشار اليه .

رئيس الوزراء

احمد عبيدات

١٩٨٤/٥/٢٨

نحن الحسين بن عبد الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونامر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة : -

قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٤
قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وماطرأ عليهم من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (٢٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -
ج - بالرغم مما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة :-

١ - يجوز للمتقاعد المدني الجمع بين الراتبين اذا كان مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف العلاوات التي يتقاضاها لا يزيد على اربعين ديناراً .

٢ - للمتقاعد العسكري ان يتقاضى مبلغاً لا يتجاوز اربعين ديناراً من مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف العلاوات التي يستحقها وذلك بالاضافة الى الراتب الذي يتقاضاه من اي وظيفة مدنية انتقل اليها او عين فيها .

الحسين بن طلال

١٩٨٤/٥/١٦

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء نائب رئيس الوزراء رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير العدل وزير الداخلية احمد عبيدات
احمد عبد الكريم الطراونة سليمان عرار

وزير النقل وزير التربية والتعليم وزير التكوين وزير المواصلات وزير الخارجية
طاهر حكمت حكمت السكاكيت ابراهيم ايوب د. محمد عضوب الزين طاهر نشات المصري

وزير الشؤون البلدية وزيرة الاعلام وزير المالية وزير الصناعة والتجارة والسياحة
والقروية والبيئة ليلى شرف د. حنا عوده د. جواد العناني
المهندس حمد الله المنابلي

وزير شؤون وزير العمل وزير الزراعة وزير الاوقاف والشؤون
الارض المحتلة د. تيسر عبد الجابر محمد بشير والمهندسات الاسلاميات
شوكيت محمود عبد خلف داويكة

وزير وزير الثقافة وزير وزير الصحة
التنمية الاجتماعية والشباب والاثار الاشغال العامة المهندس رائف نجم
عبد السلام كتمان د. عبد الله عويدات د. كامل المعجلوني

مكتبة الملك

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٨١ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٩٨٩) الصادر بتاريخ ١٩٨١/٣/١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٧) المشار اليه .

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

١٩٨٤/٥/٢٨

مكتبة العمل

نحن السيد الرئيس

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٤
قانون معدل لقانون التقاعد المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل بالغاء عبارة (وتعني كلمة الراتب الى اخر ما ورد في هذه العبارة) والاستعاضة عنها بما يلي :-

« وتعني كلمة الراتب وعبارة الراتب الشهري الاخير ، الراتب الاساسي الشهري أوخصصات عضو مجلس الامة الاساسية الشهرية مضافا الى أي منهما ربع هذا الراتب او تلك الخصصات ولا تشمل العلاوات والخصصات الاخرى من أي نوع كانت » .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (د) من المادة (١٨) من القانون الاصيل بالغاء عبارة (٧٥٪) خمسة وسبعين بالمائة من راتبه الوزاري الاخير الواردة فيها ويستعاض عنها بعبارة (راتبه الشهري الاخير) .

المادة ٤ - تعدل المادة (١٩) من القانون الاصيل بشطب عبارة (خمسة وسبعين في المائة ٧٥٪ من) الواردة فيها .

المادة ٥ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢٢) من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها :
« ولا تحسب اية مدة من مدد الفواصل المذكورة في هذه الفقرة للمتقاعد الذي يعود للخدمة بعد تاريخ ١٩٨١/٣/١ » .

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٥) من القانون الاصيل بشطب كلمة (الاساسي) الواردة فيها .

المادة ٧ - تعدل المادة (٣١) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (هـ) التالية الى آخرها :
هـ - الاب شريطة ان يكون المتوفى اعزبا والمغيل الوحيد لوالده .

المادة ٨ - تُلغى عبارة (٥٠٪ خمسون بالمائة) حيثما وردت في هذا القانون ويستعاض عنها بعبارة (٧٥٪ خمسة وسبعون بالمائة) .

المادة ٩ - يلغى نص المادة (٤٠) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
اذا توفي موظف وجوده في الخدمة فتمتلكه راتبه تقاعديا بمعدل (٧٥ ٪) من الراتب التقاعدي الذي يستحقه فيما لو بقي على قيد الحياة على ان لا يقل عن ثلث راتبه الشهري الاخير اذا بانته خدمته المقبولة للتقاعد عشر سنوات وعلى ان لا يقل عن ربع راتبه الشهري الاخير اذا نقصت مدة خدمته عن ذلك

المادة ١٠ - تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤١) من القانون الاصيلي على الوجه التالي :-
بشطب كلمة (ربح) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (ثلث) وبشطب كلمة (ثلث) ايضا وردت فيها والاستعاضة عنها بكلمة (نصف) .

المادة ١١ - يلغى نص المادة « ٥٤ » من القانون الاصيلي .

١٩٨٤/٥/١٦

الحسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير العدل	وزير الداخلية	احمد عبيدات
وزير النقل	وزير التربية والتعليم	وزير المواصلات
طاهر حكمت	ابراهيم ايوب	د. محمد عفيف الزين
وزير الشؤون البلدية والفروية والبيئة	وزير الاعلام	وزير الصناعة والتجارة والسياحة
المهندس حمد الله الفيلسفي	ليلى شرف	د. حسام عوده
وزير شؤون الارض المحطة شوكت محمود	وزير العمل	وزير الزراعة
د. تيسير عبد الجابر	محمد بشير	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
وزير التنمية الاجتماعية	وزير الثقافة والشباب والرياضة	وزير الصحة
د. عبد الله عويدات	المهندس رائف نجم	د. كامل المعجلوني

اعلان بطلان قوانين مؤقتة

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة القوانين المؤقتة المدرجة ارقامها واسماؤها تاليا وذلك لورود ما تضمنته هذه القوانين من احكام ومواد في قوانين اخرى ، فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٨٧٠) تاريخ ١٩٨٤/٥/٣٠ المتضمن اعلان بطلان القوانين المذكورة اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية :

- ١ - قانون مؤقت رقم (٣٦) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٧٦) تاريخ ١٩٧٥/٩/١ .
- ٢ - قانون مؤقت رقم (٥١) لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٦٥٢) تاريخ ١٩٧٦/٩/١ .
- ٣ - قانون مؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٦ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٦٥٨) تاريخ ١٩٧٦/١٠/٥ .
- ٤ - قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٨٥٢) تاريخ ١٩٧٩/٤/١ .
- ٥ - قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٩ قانون معدل لقانون التقاعد المدني المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٨٧٦) تاريخ ١٩٧٩/٨/١٦ .

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

مكتبة الملك

نحس الحسين لله في ملكه المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٤
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل الجدول رقم (١) محافظة العاصمة الملحق بالنظام الاصلي على الوجه التالي :-

أ - بالاستعاضة عن عبارة (مشيرفة الرقاد) - الواردة برقم (٢) في البند (ج) ناحية سحاب من الفقرة (١) منه - بكلمة (العبدلية) .

ب - بالاستعاضة عن عبارة (كفير الوحيان) - الواردة برقم (٥) في البند (أ) لواء مادبا من الفقرة (٣) منه بكلمة (الفيصلية) .

١٩٨٤/٥/١٦

الحسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل احمد عبد الكريم الطراونة	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سليمان مرار	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد عبيدات
وزير التربية والتعليم حكيت السلاكت	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير المواصلات وزير الخارجية د. محمد عضوب الزين
وزارة الاعلام فيلى شرف	وزير المالية د. هناعوده	وزير الصناعة والتجارة والسياسة وزير النقل د. جواد العناني
وزير العمل د. تيسير عبد الجابر	وزير الزراعة محمد بشير	وزير الشؤون البلدية والمهندسات الاسلامية عبد خفف دافوية
وزير الضمية الاجتماعية عبد السلام كتمان	وزير التنمية والشباب والآثار د. عبدالله موييدات	وزير الاشغال العامة المهندس رالف نجم
		وزير شؤون الارض المحتلة شوكيت محمود

نحس الحسين لله في ملكه المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠/٥/١٩٨٤
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٤ نظام قبول الطلبة في جامعة مؤتة

صادر بمقتضى المادة (٢٢) من قانون جامعة مؤتة رقم (١١) لسنة ١٩٨١

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام قبول الطلبة في جامعة مؤتة لسنة ١٩٨٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الجامعة : جامعة مؤتة

مجلس الامناء : مجلس امناء الجامعة

المجلس : مجلس الجامعة

الكلية : اي كلية في الجامعة

الدائرة الاكاديمية : الدائرة الاكاديمية في الجامعة

المادة ٣ - أ - يتولى مجلس الامناء بالتنسيق مع مجلس التعليم العالي رسم السياسة العامة لقبول الطلبة في الجامعة .

ب - مع مراعاة احكام الفقرة (أ) من هذه المادة يحدد المجلس قبل بداية كل عام دراسي اعداد الطلبة الذين يمكن قبولهم في كل كلية من كليات الجامعة في ذلك العام ، وذلك في ضوء احتياجات القوات المسلحة الاردنية والامن العام بخاصة وحاجة المملكة بعامة ووفق طاقة الجامعة الاستيعابية

المادة ٤ - يتم قبول الطلبة المستجدين في الجامعة للحصول على درجة البكالوريوس وفقا لتعليمات يصدرها المجلس ويشترط في جميع الاحوال ما يلي ، -

أ - ان يكون الطالب حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها .

ب - ان تكون شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها التي يحملها الطالب من الفرع الذي يؤهله للإلتحاق بالكلية او بالدائرة الاكاديمية المتقدم إليها ، وذلك على النحو التالي :-

- ١ - شهادة الدراسة الثانوية العامة / الفرع العلمي : للقبول في جميع الكليات والدوائر الأكاديمية .
٢ - شهادة الدراسة الثانوية العامة / الفرع الأدبي : للقبول في الكليات والدوائر الأكاديمية الإنسانية.
ج - أن يكون الطالب لائقاً صحياً للخدمة في القوات المسلحة الأردنية وذلك بشهادة من الجهة الطبية التي تعتمد عليها الجامعة .

المادة ٥ - يجوز للمجلس قبول الطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة المهنية في الكليات والمعاهد والمراكز العلمية في الجامعة وتحديد شروط القبول وعدد الطلبة الذين يمكن قبولهم في هذه الحالة بتعليمات يصدرها المجلس .

- المادة ٦ - تحقيقاً للغايات المقصودة من هذا النظام للمجلس أن يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكامه بما في ذلك ما يلي :-
أ - تعليمات القبول في الدراسات العليا والمعاهد والمراكز العلمية والبرامج الخاصة في الجامعة .
ب - تعليمات واعيد القبول والتسجيل في الجامعة .

١٩٨٤/٥/٣٠

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل
احمد عبيدات	سليمان عرار	احمد عبد الكريم الطراونة
وزير الخارجية	وزير المواصلات	وزير التكوين ووزير الصناعة والتجارة والسياحة بالوكالة
طاهر نسيات المصري	د. محمد عضوب الزين	ابراهيم ايوب
وزير التربية والتعليم حكمت السكاك	وزير النقل طاهر حكمت	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس حمد الله الفيلسني	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خالب داوديين	وزير الزراعة محمد بشير
وزير شؤون الارض المحتلة شوكت محمود	وزير الصحة د. كامل المعولوني	وزير الاشغال العامة المهندس رائف نجم
		وزير الثقافة والشباب والآثار د. عبد الله عويدات
		وزير التنمية الاجتماعية والشباب والآثار د. عبد الله عويدات
		وزير التهيئة الاجتماعية عبد السلام كنعان

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٠٠) تاريخ ١٩٨٤/٥/٦ المتضمن الموافقة على الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العراقية بشأن تصدير النفط الخام العراقي الى المملكة الأردنية الهاشمية بشكلها التالي : -

اتفاق بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية انطلاقاً من علاقات الاخوة وتعزيزاً للصلات والروابط الاقتصادية والتجارية بين القطرين الشقيقين ، فقد اتفقتا على مايلي : -

المادة الاولى (

تقوم حكومة الجمهورية العراقية بتصدير النفط الخام العراقي الى المملكة الأردنية الهاشمية ويتم التعاقد على تجهيز النفط الخام بين المؤسسات المختصة في كلا البلدين .

المادة الثانية (

تقوم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بتغطية قيم النفط الخام المشار اليه في المادة اولى اعلاه عن طريق مايلي :-
أ - قيم السلع والمنتجات الصناعية والحيوانية المصدرة الى العراق وذات المنشأ الأردني وضمن قائمة السلع التاشيرية المرفقة .

ب - قيم الصادرات الأردنية غير المنظورة الى العراق والتي تشمل خدمات اعمال المقاولين والمتعهدين الاردنيين وخدمات الطيران ومستحقات الوزارات والمؤسسات الأردنية الناجمة عن خدمات قدمتها هذه المؤسسات الى العراق .

ج - مصاريف واجور مؤسسة النقل البري العراقية الناجمة عن خدماتها في الاردن ومصاريف الطلاب والمتدربين العراقيين في الاردن .

د - اية التزامات عراقية رسمية اخرى في الاردن يتفق عليها مسبقاً بين البنكين المركزيين .

المادة الثالثة

يقوم البنك المركزي العراقي والبنك المركزي الأردني بالاتفاق على فتح الحسابات المختصة والتوقيع على ترتيبات مصرفية جديدة لتنفيذ هذا الاتفاق بأقرب وقت ممكن وتبقى ترتيبات تسهيلات الدفع الموقع عليها بين البنكين المركزيين بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢١ سارية المفعول .

المادة الرابعة

يكون هذا الاتفاق نافذ المفعول لغاية ١٩٨٤/١٢/٣١ ويجدد تلقائياً الا اذا اخطر احد الطرفين الطرف الآخر قبل فترة لا تقل عن شهرين برغبته بانتهاء العمل بهذا الاتفاق وفي هذه الحالة تبقى الالتزامات المترتبة عن هذا الاتفاق نافذة المفعول الى ان يتم تسويتها .

هكذا على الأصل

المادة الخامسة

يتم لقاء خلال شهر كانون الاول من هذا العام لغرض تقييم هذا الاتفاق .

المادة السادسة

لا تحمل الحسابات المشار اليها في هذا الاتفاق اي فوائد او عمولات او مصاريف .

المادة السابعة

تبرم جميع العقود في اطار هذا الاتفاق بالدولار الامريكي وفي حالة تقديم القوائم والمستندات بالعملة الوطنية يجري تحويلها الى الدولار الامريكي وفقا للاسعار المعلنة في كل من البنك المركزي العراقي والبنك المركزي الاردني في تاريخ الاستحقاق وحسب الحال .

المادة الثامنة

يجري العمل بهذا الاتفاق اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه ويتم تبادل مذكرات المصادقة عليه وفقا للاسس الدستورية المعمول بها في البلدين .

حرر ووقع بغداد بتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٤ .

عن حكومة
الجمهورية العراقية
وزير النفط
قاسم احمد تقي

عن حكومة
المملكة الاردنية الهاشمية
وزير الصناعة والتجارة والسياحة
الدكتور جواد العناني

الغاء بروتوكول

تأسيس لجنة البناء والتشييد والانشغال العامة في عمان

بناء على تنسيق معالي وزير العمل ، وفي ضوء قرار مؤتمر العمل العربي الذي انعقد في بغداد خلال الفترة من ١٤-١٨/٣/١٩٨٤ القاضي بدمج مكاتب اللجان الصناعية بمكتب العمل العربي ، قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣/٥/١٩٨٤ الموافقة على الغاء بروتوكول الاتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومنظمة العمل العربية بشأن تأسيس لجنة البناء والتشييد والانشغال العامة في عمان .

هذا من العمل

قرار رقم (٦) لسنة ١٩٨٤
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨٣/١٢/٢٨ رقم ش ١١٩٦٧/٢/١ وكتابه الثاني المؤرخ ١٩٨٤/٣/٤ رقم (م ش ٢١٩٤/٢/١) اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة الخامسة من نظام الشركات رقم (١٣) لسنة ١٩٦٥ ونصوص قانون رسوم طوابع الواردات رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ وبيان ما يلي :-

١ - هل ان رسم طوابع الواردات الذي يتعين استيفاؤه عن كل نسخة من النسختين اللتين تقدمان لمراقب الشركات من عقد تأسيس الشركة المساهمة ونظامها الداخلي هو الرسم المنصوص عليه في المادة الخامسة من نظام الشركات المشار اليه انفا او ان نص هذه المادة يتعارض مع احكام قانون رسوم طوابع الواردات المطلوب تفسيره .
واذا كان هنالك تعارض بين المادة الخامسة من نظام الشركات واحكام قانون رسوم الطوابع فهل يترتب على ذلك وجوب تطبيق احكام قانون رسوم طوابع الواردات واستيفاء رسوم طوابع الواردات التنسيب عن عقد تأسيس الشركة الذي يقدم لمراقب الشركات وعدم العمل بنص المادة الخامسة من النظام المذكور فيما يختص بذلك.

٢ - اذا لم يكن هناك تعارض فهل هذا يعني وجوب الاكتفاء باستيفاء رسم طوابع الواردات المنصوص عليه في المادة الخامسة من النظام سالف الذكر عن عقد تأسيس الشركة المبحوث عنه انفا وعدم استيفاء رسوم طوابع الواردات التنسيب المنصوص عليها في قانون رسوم طوابع الواردات .

٣ - هل ان رسوم تسجيل الشركات المساهمة العمومية والخصومية المنصوص عليها في المادة الثامنة من نظام الشركات المذكور تعتبر من قبيل رسوم طوابع الواردات التنسيب التي تستوفي عن عقود تأسيس هذه الشركات بمقتضى قانون رسوم طوابع الواردات بحيث تفني عن استيفاء رسوم طوابع الواردات ام انها تعتبر رسوما اخرى يتعين استيفاؤها عند تسجيل الشركة المساهمة بالاضافة الى رسوم طوابع الواردات .
وبعد الاطلاع على المراسلات المرفقة بطلب التفسير والنصوص القانونية نجد :-

١ - ان المادة الخامسة من نظام الشركات تنص على ما يلي :-
(يقدم كل من عقد تأسيس الشركة المساهمة ونظامها الداخلي الى المراقب على نسختين ويوضع على كل نسخة طابع واردات بقيمة دينار واحد) .

٢ - ان المادة الثالثة من قانون رسوم طوابع الواردات رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ تنص على ما يلي (اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون تستوفي رسوم طوابع الواردات كما هي مبينة في الجدول الاول الملحق بهذا القانون عن جميع المستندات المدرجة فيه وتراعى في ذلك الاعفاءات المدرجة في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون وفي اي قانون آخر معمول به) .

٣ - ان البند (١٠) من الجدول الاول حدد رسوم طوابع الواردات عن النسخة الثانية من اية وثيقة تابعة لرسوم الطوابع ، بان اوجب ان تستوفي عن النسخة الثانية من وثيقة تابعة لرسوم الطوابع نفس الرسم الذي يستوفي عن النسخة الاصلية على ان لا يزيد على (١٥٠) فلساً .

٤ - ان المادة الثامنة من نظام الشركات المذكور تنص على ما يلي :-
(يستوفي المراقب الرسوم التالية عن تسجيل الشركات المساهمة العمومية منها والخصومية والشؤون الاخرى المتعلقة بها والمبينة ادناه :-

١ - واحد بالالف من رأسمال الشركة المساهمة المصرح به او اية زيادة في رأسمالها المسجل وذلك عن تسجيل الشركة او تسجيل الزيادة في رأسمالها ٠٠٠٠٠٠ الخ .

وعلى ضوء هذه النصوص نجد فيما يتعلق بالسؤالين الاول والثاني ان الجدول الاول الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات يعتبر جزءاً من هذا القانون وله نفس قوته القانونية .

وحيث ان نظام الشركات رقم (١٣) لسنة ١٩٦٥ هو نظام تنفيذي صادر بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وليس له قوة القانون .

وحيث ان ما ورد في المادة الخامسة من هذا النظام من تحديد لقيمة رسوم طوابع الواردات التي توضع على كل نسخة من نسختي عقد تأسيس الشركة المساهمة ونظامها الداخلي اللتين تقدمان لمراقب الشركات يتعارض مع احكام قانون رسوم طوابع الواردات الذي حدد مقدار رسوم طوابع الواردات التي تستوفي عن كل نسخة من عقد التأسيس .
وحيث ان النظام لا يعدل احكام القانون .

فان ما ينبغي على ذلك ان رسوم طوابع الواردات الواجب استيفاؤها عن كل نسخة من عقد تأسيس الشركة المساهمة هو الرسم المنصوص عليه في البند (١٠) من الفقرة الثانية من الجدول الاول الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات انظر قرار التفسير السابق رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ .

اما عن السؤال الثالث : فنجد ان الرسوم المنصوص عليها في المادة الثامنة من نظام الشركات المشار اليه هي رسوم تسجيل الشركات المساهمة وليست رسوم طوابع كما هو واضح من عبارة (يستوفي المراقب الرسوم التالية عن تسجيل الشركات المساهمة الواردة في صدر المادة ومن عبارة (وذلك عن تسجيل الشركة) الواردة في بنود الفقرة الاولى من نفس المادة .

ولذا فان استيفاء هذه الرسوم لا يعني عن استيفاء رسوم طوابع الواردات التنسيب بل يتعين استيفاء الرسمين المذكورين معاً .

هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

قرار صدر بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤/٥/٧

مفسر	مفسر	مفسر
رئيس الديوان الخاص	الرئيس الثاني	مفسر محكمة التمييز
بمقتضى القوانين	لحكمة التمييز	
الرئيس الاول	نجيب الرشيدان	صلاح ارشيدات
لحكمة التمييز		
موسى السكاك		

مفسر	مفسر
رئيس ديوان	مندوب وزارة المالية
التشريع	
في رئاسة الوزراء	صبيح الحسن
فيبيسي طماش	

مكتبة الديوان

بيان حول اصدار اسناد قرض

لشركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة

- ١ - القيمة الاسمية للاصدار (٧٠٠٠٠٠٠٠) سبعة ملايين دينار اردني .
- ٢ - ملكية الاسناد مسجلة وتعطي وثائق الاسناد للمكتتبين بالقيمة التي اقترضها كل واحد منهم للشركة .
- ٣ - تدفع الشركة لملك السند فائدة بمعدل (٩٪) سنوياً على قسطين نصف سنويين متساويين في ١/١٤ و ٧/١٤ من كل سنة من سنوات عمر السند .
- ٤ - تطلق اسناد قيمتها الاسمية سبعة الف دينار في يوم ٧/١٤ من السنوات ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، وفي يوم ١/١٤، ويوم ٧/١٤، من السنوات ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣ .
- ٥ - لتقرير الاسناد التي تطلقاً يسحب بالقرعة رقم واحد من بين الارقام (٠ - ٩) في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الثاني من السنوات ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، وفي اليوم الرابع عشر من شهر كانون الثاني وشهر تموز من السنوات ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، تطلقاً جميع الاسناد التي تبدأ ارقامها المتسلسلة باحد الارقام المسحوبة ويجري السحب قبل شهر واحد على الاقل من موعد الاطلاق .
- ٦ - يتم دفع القوائد والقيمة الاسمية المستحقة في مكاتب وكيل الدفع والحافظ الامين - المؤسسة المالية العربية (الاردن) حسب الاعلانات الصادرة بهذا الشأن .
- ٧ - يتقادم التزام الشركة بدفع الفائدة بعد انقضاء خمس عشرة سنة على تاريخ استحقاقها .
- ٨ - يتقادم التزام الشركة بدفع القيمة الاسمية للسند بالنقصاء خمس عشرة سنة على تاريخ الاطلاق .
- ٩ - تعفى كامل القوائد التي تتحقق لمالكي الاسناد من ضريبة الدخل عملاً باحكام قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢، ولا يخضع استيفاء القيمة الاسمية لاي نوع من أنواع الضرائب والرسوم .
- ١٠ - وافقت الهيئة العامة للشركة على هذا الاصدار في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٨ .
- ووافق مجلس ادارة الشركة على هذا الاصدار بموجب القرار رقم (٨٣)، تاريخ ١٩٨٤/٥/٩ .
- وافق البنك المركزي الاردني بكتابه رقم ١٠٦٢٩/٧٠٣٤، تاريخ ١٩٨٤/٥/٥، على اعادة تمويل ما نسبته (٣٥٪) من قيمة الاسناد التي تملكها البنوك والشركات المالية وعلى استثناء قيمة الاسناد التي تملكها البنوك المرخصة من نسبة الائتمان الى الودائع .
- تم اقترن هذا الاصدار بموافقة رئاسة مجلس الوزراء مع كفالة الحكومة تسديد اسناد القرض والقوائد المترتبة عليه في تاريخ الاستحقاق، وذلك بموجب الكتاب المؤرخ ١٩٨٤/٦/٣ .

- ١١ - تكفل الحكومة الاردنية دفع القيمة الاسمية والقوائد المستحقة في مواعييدها .
- ١٢ - بموجب احكام النظام الداخلي للشركة يتولى ادارة الشركة وتصريف شؤونها مجلس ادارة مؤلف من خمسة عشر عضواً على النحو التالي : -
- أ - طالما تمتلك حكومة المملكة الاردنية الهاشمية (٥١,٠٥٧٪) من اسهم الشركة فانه يحق لها ان تعين ثمانية اعضاء في مجلس الادارة .
- ب - طالما تمتلك الشركة العربية للتعدين (٢٥٪) من اسهم الشركة فانه يحق لها تعيين ثلاثة اعضاء في مجلس الادارة .
- ج - طالما تمتلك الحكومة الكويتية (٥٪) من اسهم الشركة فانه يحق لها ان تعين عضواً واحداً في مجلس الادارة .
- د - طالما تمتلك الحكومة العراقية (٥,٦٨٪) من اسهم الشركة فانه يحق لها ان تعين عضواً واحداً في مجلس الادارة .
- هـ - طالما تمتلك الشركة العربية للبيبة للاستثمارات الخارجية (٥٪) من اسهم الشركة فانه يحق لها ان تعين عضواً واحداً في مجلس الادارة .
- و - طالما يمتلك البنك الاسلامي للتنمية (٦,٣٤٩٪) من اسهم الشركة فانه يحق له ان يعين عضواً واحداً في مجلس الادارة .

مكتبة العمل

وطبقاً لذلك فإن التشكيل الحالي لمجلس ادارة الشركة هو كما يلي :

- ١ - معالي السيد عوني المصري - رئيس مجلس الادارة / ممثل الحكومة الاردنية .
- ٢ - السيد ثابت الطاهر - نائب رئيس مجلس الادارة / ممثل عن الشركة العربية للتأمين .
- ٣ - معالي السيد علي السور - عضو مجلس الادارة / المدير العام / ممثل عن الحكومة الاردنية .
- ٤ - السيد أديب طهوب - عضو مجلس الادارة / ممثل عن الحكومة الاردنية .
- ٥ - السيد حسين القاسم - عضو مجلس الادارة / ممثل عن الحكومة الاردنية .
- ٦ - السيد الدكتور منلر حدادين - عضو مجلس الادارة / ممثل عن الحكومة الاردنية .
- ٧ - السيد علي غرايبه - عضو مجلس الادارة / ممثل عن الحكومة الاردنية .
- ٨ - معالي السيد وليد عصفور - عضو مجلس الادارة / ممثلاً عن الحكومة الاردنية .
- ٩ - السيد معتز البليسي - عضو مجلس الادارة / ممثل عن الحكومة الاردنية .
- ١٠ - السيد فيصل التميمي - عضو مجلس الادارة / ممثل عن الشركة العربية للتأمين .
- ١١ - السيد صالح احمد الحمودي - عضو مجلس الادارة / ممثل عن الشركة العربية للتأمين .
- ١٢ - السيد ياس جاسم محمد الدوري - عضو مجلس الادارة / ممثل عن الحكومة العراقية .
- ١٣ - السيد ناصر بدر الطخيم - عضو مجلس الادارة / ممثل عن حكومة دولة الكويت .
- ١٤ - السيد فيصل زايد بن زايد - عضو مجلس الادارة / ممثل عن الشركة العربية للبيسة للاستثمارات الخارجية .
- ١٥ - السيد ماجد أدهم - عضو مجلس الادارة / ممثل عن البنك الاسلامي / جده .
- ١٦ - وفيما يلي الميزانية المصدقة للشركة في ٣١ / كانون اول / ١٩٨٣ .

حضرات السادة اعضاء الهيئة العامة المحترمين
شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة
عمان - الاردن

لقد فحصنا الميزانية العامة لشركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة « شركة مساهمة عامة » كما في ٣١ / كانون اول / ١٩٨٣ وبيان المتاجرة والارباح والخسائر للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وقد حصلنا على المعلومات والايضاحات التي كانت برأينا ضرورية من اجل مراقبة سير اعمال الشركة وتديق حساباتها وقنا بالامتثال للالزام للقيود والسجلات الحسابية بما فيها اجراءات المراقبة الاخرى التي وجدناها مناسبة .

برأينا وحسب المعلومات والايضاحات المعطاه لنا والمرفقة بالميزانية العامة من رقم (١) الى رقم (١٣) ان الميزانية العامة وبيان المتاجرة والارباح والخسائر يظهران بصورة عادلة المركز المالي للشركة كما في ٣١ / كانون اول / ١٩٨٣ ونتيجة اعمالها للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وانها يتفقان مع متطلبات القانون ودلائل الشركة وسجلاتها المنظمة بطريقة اصولية .

عملاً بأحكام المادة (١٧١) من قانون الشركات الساري المفعول نقترح على السادة اعضاء الهيئة العامة المصادقة على الميزانية العامة كما في ٣١ / كانون اول / ١٩٨٣ وبيان المتاجرة والارباح والخسائر للسنة المنتهية بذلك التاريخ .

شاعر وشركاه

شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة

« شريكة مساهمة عامه »

عمان / الارض

الميزانية العامة كما في ٣١ / كانون أول / ٨٣

[illegible]

شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة

شركة مساهمة عامة اردنية

عمان - الاردن

البيانات الحسابية كما في ٣١ كانون الاول ١٩٨٢ و ١٩٨٣

$$f_{\alpha, \beta} = \frac{1}{\Gamma(\alpha)\Gamma(\beta)} x^{\alpha-1} (1-x)^{\beta-1}$$

مع تقرير فاحصي الحسابات

PLATE 150

شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة
« شركة مساهمة عامة »

عمان / الاردن

الايضاحات حول البيانات المالية

١ - السياسات المحاسبية

١-١ استهلاك الموجودات الثابتة :

١-١-١ احتسب الاستهلاك السنوي للموجودات الثابتة بالموقع لهذا العام بواقع ٢.٥٪ من نسب الاستهلاك المعمول بها في السنة السابقة تشبهاً ونسبة تشغيل المعدات الانتاجية .

١-١-٢ احتسب الاستهلاك السنوي للموجودات الثابتة في الادارة العامة على اساس القسط الثابت وبنفس معدلات السنة السابقة .

١-١-٣ فيما يلي نسب الاستهلاك المعمول بها لهذا العام مقارنة مع نسب استهلاك العام الماضي :-

اسم الموجودة	نسبة استهلاك السنة الحالية %	نسبة استهلاك السنة السابقة %
موجودات الموقع		
مباني وإنشاءات	١٢٥-١٢٧	٥-٦٧
اثاث ومفروشات	٥-٢٥	١٠-٢٠
الطرق بالموقع	١٢٥	٥
الملاحات	١٢٥	٥
المجسم الميكلي للمصنع	٢٥	١٠
السيارات ووسائل النقل الأخرى	٥	٢٠
الالات والمعدات	١٢٥-٥	٥-٢٠
محسينات الاراضي	١٢٥	٥
موجودات الادارة		
المباني والانشاءات	٦٧-٥	٥-٦٧
الاثاث والمفروشات	١٠-٢٠	١٠-٢٠
السيارات	٢٠	٢٠
الالات والادوات المكتبية	٥-٢٠	٥-٢٠

١-١-٤ بلغ استهلاك الموجودات الثابتة لهذا العام مبلغ (١٨٨٧٣٠١٣٤) دينار منه مبلغ (١٧٩١٦٨٠) دينار استهلاك موجودات الموقع ومبلغ ٨١٤٤٩ دينار استهلاك موجودات الادارة العامة .

١-١-٥ ان تخفيض نسب استهلاك الموجودات الثابتة للتعويض ادى الى تخفيض قيمة الاستهلاك لهذا العام بمبلغ (٥٤٠٣٧٥) دينار .

٢-١ اطفاء مصاريف ما قبل الانتاج :

تطلىء مصاريف ما قبل الانتاج البالغ رصيدها (٢٠٤٥٠٢٢٣) دينار على مدار (٧) سنوات اعتباراً من هذا العام وبلغ اطفاء العام الحالي مبلغ (٢٩٢٠٤٦١) دينار .

٣-١ المستودعات :

- يتم تسعير المواد وقطع الغيار المصروفة من المستودعات على اساس متوسط السعر .

- يتم تسعير موجودات المستودعات في نهاية العام على اساس متوسط سعر التكلفة :

٤-١ البضاعة الجاهزة :

- يتم تسعير مخزون البوتاس في المستودعات حسب التكلفة او اسعار البيع ايهما اقل :

٢ - الموجودات الثابتة

٢-١ تم زيادة واطافة الموجودات الثابتة هذا العام بمبلغ (٩٣٤٢٢٠٤) دينار بيانها على النحو التالي :-

التفاصيل	المبلغ / دينار
المباني وتوابعها	١٨٣١٠٠٢
الاراضي	١٢٧٤٩
الطرق	٢٣٣٥
الات ومعدات المصنع	٥٢٧١٦١٤
القوارب المائية	٣٩٠٨٨
السيارات ومعدات النقل الأخرى	١٦٦٤٤٢١
الاثاث والمفروشات	١٤٤٠١٨
الات ومعدات المستشفى	٣٧٦٩٧٧
المجموع	٩٣٤٢٢٠٤

٢-٢ تم بيع جزء من الموجودات الثابتة خلال العام بمبلغ (٦٧١) دينار :

٢-٣ تم تخفيض الموجودات الثابتة خلال العام بقيمة الموجودات المشطوبة والبالغة (٧٤٦٩٠٨٩) دينار

تم تحصيل مبلغ (٧٣٢٣٣٢٣) دينار منها على مصاريف ما قبل الانتاج (ايضاح رقم ٣) :

٣ - مصاريف ما قبل الانتاج :

المبلغ الظاهر بالميزانية ومقداره (١٧٥٢٨٧٧٧) دينار بيانه على النحو التالي :-

التفاصيل	المبلغ دينار	المبلغ دينار
الرصيد في ١/١/١٩٨٣	١٣٦٥٨١٠٢	
يضاف : القيمة الدفترية للموجودات الثابتة المشطوبة .	٧٣٢٣٣٢٣	
تعديل فروقات المستودع	٤١٩٨٧	
تعديل مصاريف اخرى	٢٦٢٠	
يستزل : تعديل القوائد البنكية	١٨٧٥	
تعديل مصاريف أتعاب الادارة / جيكرينس .	٨٧٦١٠	
مصاريف مستحقة عام	٤٩٤٤٨	
١٩٨٢ لم تدفع .		
مطالبة عن اعمال ميكانيكية .	٨٧١٥١	
قيمة مواد من المتعهدين بدون مقابل .	١٦٩٢٩٦٠	
مخصص تعويض نهاية الخدمة	١٦٤٨٣٣	
قيمة السيارة البويك من المتعهد ٥٥٠٠٠		
بدون مقابل .		
قيمة البوتاس الموجود في مخازن العقبة		
١٩٨٢/١٢/٣١	٩١٩٣	
تعديل اخرى	٨٩٣	

مجموع التزيلات

المجموع

(٥٧٥٧٩٩)

(٢٠٤٥٠٢٣٣)

(٢٩٢١٤٦١)

١٧٥٢٨٧٧

يستزل : اطفاء مصاريف ما قبل الانتاج

الرصيد

٤ - مصاريف دراسات المشاريع :

المبلغ الظاهر بالميزانية ومقداره (١٥٦٨١٢) دينار يمثل التالي :

١٥٦٨١٢

التفاصيل	المبلغ دينار
مصاريف دراسة استخراج المغنيسيوم	٦٣٩١٩
مصاريف دراسة البرومين ومشتقاته	٢٦٥٢٢
مصاريف دراسة مشتقات البوتاس	٦٦٤٢٧
المجموع	١٥٦٨٦٨

علما بان بعض هذه الدراسات تم الانتهاء منها .

٥ - الاستشارات بالكلفة :

المبلغ الظاهر بالميزانية (٧٠٠) الف دينار يمثل قيمة (٧٠٠) الف سهم من أسهم شركة الخطوط البحرية الوطنية الاردنية المساهمة المحدودة مدفوع قيمتها بالكامل .

بلغت قيمة الارباح المقبوضة عن هذه الاسهم لعام ١٩٨٢ مبلغ (٧٠٠٠٠) دينار .

٦ - البضاعة الجاهزة بسعر البيع :

المبلغ الظاهر بالميزانية ومقداره (٢٢٥٣٧٧٤) دينار يمثل قيمة البوتاس المتبقي في نهاية العام والبالغ (٧٧٥٦٦) طن مقوم حسب سعر البيع في أرض المصنع وفي مستودعات الشركة في العقبة وبيان ذلك على النحو التالي : -

التفاصيل	الكمية طن	سعر بيع الطن بالدينار	القيمة بالدينار
البوتاس في مستودع المصنع	٢٨٨٤٥	٧٤٦٣	٨٠١٨٩١
البوتاس في مستودع العقبة	٤٨٧٢١	٨٠	١٤٥١٨٨٣
المجموع	٧٧٥٦٦		٢٢٥٣٧٧٤

٧ - القروض الطويلة الاجل

١-٧ المبلغ الظاهر بالميزانية ومقداره (٦١٦٢١٧٥٥) دينار يمثل التالي :

التفاصيل	المبلغ دينار
قيمة القروض المسحوبة	٦١٧٠٦٠٥٠
يستزل : الاقساط المسددة من قرض منظمة اوبك	(٨٤٢٩٥)
الرصيد	٦١٦٢١٧٥٥

٢-٧ لم يتم تقييم قيمة المسحوب من القروض بالعملة الاجنبية وفقا لاسعار الصرف المعلنة من قبل البنك المركزي الاردني في نهاية العام كما هي في السنوات السابقة ونتيجة ذلك على بيان الارباح والخسائر هو تخفيض عمارة الشركة لهذا العام بمبلغ (١٢٨٠٩٥٣) دينار .

هكذا من العمل

٨ - منحة الحكومة الاردنية

المبلغ الظاهر بالميزانية ومقداره (٩٠) الف دينار يمثل المبالغ التي قدمتها الحكومة الأردنية كمنحة للشركة لاجراء دراسات الجدوى الاقتصادية على مشتقات البوتاس

٩ - مخصص تعويض نهاية الخدمة

تم تخفيض مخصص تعويض نهاية الخدمة هذا العام بمبلغ (١٦٤٨٣٢) دينار وتم تخفيض مصاريف ما قبل الانتاج بنفس المبلغ (ايضاح رقم ٣) .

١٠ - مستحقات المهندسين والمستشارين

المبلغ الظاهر بالميزانية ومقداره (٢٥١٤٢٥) يمثل التالي :-

المبلغ	التفاصيل
دينار	
٤٨٨٠٤	شركة ويمبي العالمية
٨٦٣	شركة قطان
١٢٤٤٨١	مقاول مستودعات العقبة
٧٧٢٧٧	شركة جيكونس العالمية
٢٥١٤٢٥	المجموع

١١ - حجوزات المهندسين والمستشارين

المبلغ الظاهر بالميزانية ومقداره (٢٠٣٩٠٤) دينار يمثل التالي :-

المبلغ	التفاصيل
دينار	
٩٥٢٦٩	شركة ويمبي العالمية
٣١٥٠٠	شركة رانكو
٨٠٩٩	شركة قطان
٩٣٩	شركة مصانع البوت الجاهزة
٦٨٠٩٧	شركة جيكونس العالمية
٢٠٣٩٠٤	المجموع

١٢ - الالتزامات الطارئة .

بلغت الالتزامات الطارئة بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٣١ مبلغ (١٠٣٢٠٠٨) دينار تمثل التزامات على الشركة نتيجة اعتيادات مستندة مفتوحة لدى البنوك المحلية .

١٣ - عام

التالي كشف يبين كميات البوتاس المنتجة والمباعة خلال عام ١٩٨٣ :-

الكمية	التفاصيل
طن	
٨٦٠٠	البوتاس في مستودع المصنع في ١٩٨٣/١/١
٣٢٧	البوتاس في مستودع العقبة في ١٩٨٣/١/١
٢٧٩٨٥١	البوتاس المنتج خلال العام
٢٨٨٧٧٨	المجموع
(٢١١٢١٢)	يتزل : البوتاس المباع
٧٧٥٦٦	البوتاس المتبقى في ١٩٨٣/١٢/٣١

مركز العمل